الرسالة الثانية

رسالة بشأن:

(حماية المدنيين السوريين واحالة مرتكبي الجرائم في سورية الى المحكمة الجنائية الدولية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة)

أصحاب السعادة والسيادة والفخامة

- السيد أنطونيو غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة الموقر
- السادة مندوبو الدول بمجلس الأمن المحترمين

نحن الموقعين أدناه (جهات اعتبارية - شخصيات)

نتوجه اليكم بطلبنا هذا لإنهاء عمليات القتل والتشريد في سورية وحماية أعراض وممتلكات السوريين، والبدء بخطوات جادة لملاحقة مرتكبي الفظائع في السورية كمدخل لزرع الثقة بين السوريين عموماً، وتعزيز الثقة بالعهود والمواثيق الدولية ومتطلبات القانون الدولي الإنساني ومكافحة الإرهاب

السادة أصحاب المعالي:

لما كان من مهام مجلسكم الموقر هو حماية المدنيين واعراضهم وممتلكاتهم من الانتهاكات وحفظ الأمن والسلم الدوليين
ولما كان النظام السوري والميليشيات المنتشرة على كامل الساحة السورية ارتكبوا فظاعات بحق الشعب السوري، ولايزالون يعبثون بأرواح السوريين ونهب ممتلكاتهم، وان الأدلة بحقهم بلغت درجة اليقين وهي موثقة ومحفوظة لدى منظمات حقوقية وإنسانية معترف عليها دوليا، ومنها اللجان التي تم إنشاؤها من قبلكم.

لذا فإن ذلك يفرض عليكم وجوبا المبادرة الى:
1 - حماية أرواح المدنيين السوريين وأعراضهم وممتلكاتهم
2 - احالة مرتكبي الجرائم في سورية الى المحكمة الجنائية الدولية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

السادة أصحاب السيادة:

- إن تعطيل إحالة ملف مرتكبي الفظاعات بحق الشعب السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل روسيا - هي الخصم والحكم -. فيه مخالفة صريحة لنص المادة / 27 / من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقول بعدم جواز أن يشترك في التصويت بمجلس الأمن دولة كانت طرفاً النزاع
- ان قرار الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية هو مجرد قرار إجرائي لا يتعدى احالة الملف الى المحكمة الجنائية الدولية والتي يعود لها حق النظر بالملف سواء بالإدانة أو البراءة
- ان القرار الإجرائي الصادر عن مجلس الأمن يحتاج فقط الى موافقة تسع أعضاء من مندوبي مجلس الأمن وليس شرطاً أن يكون بينهم مندوبي الدول دائمة العضوية، ولا يطبق في هذه الحالة مبدأ حق النقض (الفيتو)
- ان عرقلة احالة هذا الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية يُشكل استهتاراً أو عدم اكتراث أو حتى تآمر مع من يمارس هذه الجرائم بحق الشعب السوري لأن ذلك يغلق الباب أمام محاسبة هؤلاء المجرمين الأمر الذي يجعلهم يتمادون في إجرامهم ، وخطرهم هذا لا يقتصر أذاه وأضراره على الشعب السوري وحده وإنما يطال الإنسان أينما وجد وكان ، وبالتالي يشجع على ارتكاب انتهاكات بحق الإنسانية و يزعزع الاستقرار المجتمعي ، و يهدد الأمن والسلم الدوليين، وهذا يتنافى مع الأسباب الموجبة لإنشاء مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية

السادة أصحاب الفخامة:

نوجّه نداءنا لسعادتكم آملين حرصكم على تطبيق المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة: "الحفاظ على الأمن والسلام العالميين بما يتوافق ومبادئ العدالة والقانون الدولي" ونأمل ألا يُسمح بتغليب الاعتبارات السياسية على الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة والعهود والمواثيق الدولية ومتطلبات القانون الدولي الإنسانية.

والعمل على:
1 - حماية أرواح وأعراض وأموال المدنيين السوريين
2 - احالة ملف مرتكبي الجرائم بحق الشعب السوري الى المحكمة الجنائية الدولية تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة

ودمتم عونا للشعب السوري المنكوب